مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: السياسة الامريكية حيال الامم المتحدة خلال فترة باراك اوباما ودونالد ترمب
اسم الكاتب: م.م. ايلاف نوفل احمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7847
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 12:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i31.47

TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

السياسة الامريكية حيال الامم المتحدة خلال فترة باراك اوباما ودونالد ترمب

United States policy towards the United Nations during Barack Obama and Donald Trump

[a] Elaf Nawfal Ahmed
[a] Diyala University / College of law Political Science

[a] م.م ايلاف نوفل احمد *
[a] جامعة ديالى/ كلية القانون والعلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received:17\1\2023
- Accepted: 23\2\2023
- Available online :31\03\2023

Keywords:
- American foreign policy
- United nationa
- Barack Obama
- Donald Tramp

©2023 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The aim of this research is to shed light on the foreign policy of the United States of America during the administration of Barack Obama (2009 - 2017) and Donald Trump (2017 - 2021), towards the United Nations, and to identify the differences and similarities between the two administrations towards the international organization. The shift of US foreign policy toward the United Nations between the Obama and Trump administrations had repercussions on the international organization and global crises. The research also relied methodically on the comparative analytical method, and structurally included four sections, and a conclusion.

*Corresponding Author: Elaf Nawfal Ahmed,E-Mail: ielafnawfal@uodiyala.edu.iq
Tel:xxx , Affiliation: Diyala University / College of law Political

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 17/ 1/ 2023
- القبول : 23 /2 / 2023
- النشر المباشر: 31 /3 / 2023

الكلمات المفتاحية :
- السياسة الخارجية الأمريكية
- الأمم المتحدة
- باراك أوباما
- دونالد ترامب

الخلاصة : هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية خلال عهد إدارة باراك أوباما (2009 – 2017)، ودونالد ترامب (2017 – 2021)، تجاه منظمة الأمم المتحدة، وتحديد أوجه الاختلاف والتشابه بين الإدارتين تجاه المنظمة الدولية، وتمثلت مشكلة البحث في أن تحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأمم المتحدة بين عهد إدارة أوباما وترامب، كان له تداعياته على المنظمة الدولية والأزمات العالمية، وفي سبيل تحقيق هدف البحث فقد تم طرح فرضية ترتكز على أن هناك اختلاف في سياسة الولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة خلال عهد أوباما وعهد ترامب، كما اعتمد البحث منهجيًا على المنهج التحليلي المقارن، وتضمن هيكليًا أربع مباحث، وخاتمة.

المقدمة:

قادت الولايات المتحدة جهود إنشاء منظمة الأمم المتحدة من وقت معارك الحرب العالمية الثانية، وقد أسفرت هذه الجهود عن تأسيس المنظمة الدولية عام 1945، وبعد نهاية الحرب ودخول العالم في مرحلة ثنائية القطبية، أو مرحلة الحرب الباردة لجأت الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة لإضفاء نوع من الشرعية على سياستها الخارجية، وبعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، انفردت الولايات المتحدة بقيادة المجتمع الدولي وعملت على استخدام الأمم المتحدة من أجل استدامة هذه القيادة بالتهميش مرات، وبالتفعيل مرات أخرى، ووصولًا إلى عهد باراك أوباما الذي كان يتسم بالتعددية في السياسة الخارجية الأمريكية والتعاون مع الأمم المتحدة في حل المشكلات الدولية، ثم عهد خلفه ترامب والذي انقلبت فيه السياسة الخارجية الأمريكية رأسًا على عقب، حيث نبذت إدارته أسلوب التعددية واتخذت موقفًا عدوانيًا من الأمم المتحدة.

وفي ضوء ما تقدم يتضمن هذا البحث دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأمم المتحدة خلال عهد إدارة أوباما وترامب، لتسليط الضوء على أوجه الاختلاف والتشابه بينهما.

يهدف هذا البحث الكشف عن توجهات السياسة الخارجية الأمريكية حيال منظمة الأمم المتحدة خلال عهدي أوباما وترامب، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف في سياسة الإدارتين تجاه المنظمة الدولية.

أما الأشكالية التي يحاول البحث التوصل أليها أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منظمة الأمم المتحدة في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما (2009 – 2017)، عنها خلال حكم إدارة الرئيس دونالد ترامب (2017 – 2021)، وقد كان لهذا الاختلاف تداعياته على المنظمة وجهود في حل المشكلات والأزمات الدولية. ومن ثمَّ فإن مشكلة البحث تكمن في محاولة الكشف عن أوجه الاختلاف تلك وتأثيرها على منظمة الأمم المتحدة والأوضاع الدولية.

ويسعى البحث للتحقق من فرضية مفادها أن هناك اختلاف واضح في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منظمة الأمم المتحدة بين عهد إدارة باراك أوباما و إدارة دونالد ترامب.

يتضمن البحث، أربعة مباحث رئيسية، حيث يتناول المبحث الأول دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منظمة الأمم المتحدة حتى عام 2008، وأما المبحث الثاني فإنه يتناول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأمم المتحدة في عهد إدارة باراك أوباما (2009 – 2017)، بينما يتطرق المبحث الثالث إلى دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأمم المتحدة خلال عهد دونالد ترامب (2017 – 2021)، وفي حين يدرس المبحث الرابع أوجه التشابه والاختلاف في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنظمة الدولية خلال عهد الإدارتين.

المبحث الأول

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منظمة الأمم المتحدة حتى عام 2008

أثناء الحرب العالمية الثانية لم ينتظر العالم كثيرًا لكي يبدأ بالتفكير في شكل الترتيبات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب، مستفيدًا من خبرة تجاربه في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث بادرت الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٩ إلى إرسال وزير خارجيتها كورديل هال (Cordell Hull) لتشكيل لجنة مهمتها دراسة شؤون ما بعد الحرب، وقد ضمت هذه اللجنة بريطانيا والاتحاد السوفيتي، فتداعيات الحرب نتج عنها أن أصبحت كلًا من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي الركيزة الأساسية للتحالف الذي تمكن من دحر دول المحور (ألمانيا، إيطاليا، واليابان)، وإلحاق الهزيمة بهم، ولتتمكن هذه الدول من تشكيل نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء منظمة أممية بغية تدعيم السلام وحماية العالم من دمار حرب أخرى[1].

وقد كان لمفاوضات الحلفاء الرئيسيين الثلاث إلى جانب الصين، التي انضمت إليهم لاحقًا، أهمية كبيرة في نشأة الأمم المتحدة، إلا أن فكرة إنشاء الأمم المتحدة بتنظيمها الحالي مرت بمراحل عديدة حيث عقدت العديد من المؤتمرات وصدرت التصريحات لإنشاء منظمة جديدة تحل محل عصبة الأمم التي فشلت في تحقيق أهدافها [2].

وبصورةٍ رسميةٍ أصبحت الأمم المتحدة قائمة يوم 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1945، عندما تم إقرار الميثاق من جانب الدول العظمى الخمس الكبرى: الولايات المتحدة الامريكية، الاتحاد السوفيتي، المملكة المتحدة، الصين، فرنسا، وأغلبية دول العالم المستقلة الأخرى، فيما عقدت الدورة الأولى للجمعية العامة ومجلس الأمن لأول مرة في لندن بتاريخ 10 كانون الثاني/ يناير 1946، ثم لاحقًا عدت مدينة نيويورك مقرًا للأمم المتحدة وذلك لإخراج الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها إلى مزيد من الانغماس الدولي، ثم تبنت الجمعية العامة أول قراراتها في 24 كانون الثاني/ يناير من العام نفسه، وفيما ركز القرار على الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وإزالة الأسلحة الذرية، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه خلال هذا المؤتمر تم تعيين أول أمين عام للأمم المتحدة وهو النرويجي تريغفي هالفدان لي، والذي جددت عضويته فيما بعد لمدة ثلاث سنوات أخرى[3].

---

[1] سعود المولى، خريف الأمم المتحدة، قضايا دولية، بيروت: دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص: ٢٢

[2] سهيل الفتلاوي، الأمم المتحدة: أجهزة الأمم المتحدة (الجزء الثاني)، الطبعة الأولى، عمّان: الحامد للنشر والتوزيع، 2011، ص: ٤٣

[3] أسامة مرتضى السعيدي، الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة فترة ما بعد الحرب الباردة: رؤية إصلاحية، الطبعة الأولى، بيروت: دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص:28

ونصت المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة على أن تنشئ الهيئات الآتية فروعًا رئيسية للأمم المتحدة وهي: الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوصاية، محكمة العدل الدولية، الأمانة العامة، كما يجوز أن ينشأ وفقًا لأحكام هذا الميثاق ما يُرى ضروريًا إنشائه من فروع ثانوية أخرى، ويتبين من خلال ما ذكر أن أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية منها أربعة اجهزة كانت موجودة منذ عهد العصبة، بينما أضيف إليها جهازين جديدان هما: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، وقد حل المجلس الأخير محل نظام الانتداب القديم الذي كان قائمًا في عهد عصبة الأمم[1]

[1] المادة (٧) من ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام: 1945

وعلى مدى 75 عامًا، استطاعت هذه المنظمة أن تحكم سيطرتها على العالم أجمع، وأن توقف الكثير من الحروب و النزاعات الدولية التي اندلعت خلال فترة وجودها [1] .

وبالعودة إلى الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد وقع خلافٌ بين القطبين الأعظم فأصبح كل قطبٍ منهما يجمع حلفاءه، وبينما كان العالم يسوده الاعتقاد بأن الحرب العالمية الثانية سوف تكون النهاية للصراعات ما بين الدول، لكن هذا الاعتقاد لم يكن له أي صلة بالواقع، فالتعاون بين الولايات المتحدة والغرب عمومًا من جهة، والاتحاد السوفيتي السابق والصين الشعبية من جهةٍ أخرى، أطلق شكلًا جديدًا من الحرب أطلق عليها اسم الحرب الباردة[2].

ووسط هذا المناخ الدولي لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام هيئة الأمم المتحدة كأداة متحيزة لإعطاء الشرعية لسياستها الخارجية، وذلك عن طريق هيمنتها بشكلٍ كبيرٍ على قرارات الهيئة الأممية، وبعدما اعتبرت الاتحاد السوفيتي حليفها السابق في الحرب ضد المحور، عدوًا بسبب توجهات موسكو في منطقة أوروبا الشرقية ومحاولتها السيطرة على اليونان وتركيا، ولاحقًا إيران[3] .

وفي تلك الأثناء كذلك وعن طريق وضع استراتيجية أمريكية تجاه هيئة الأمم المتحدة استطاعت واشنطن وحلفائها وهم الأغلبية في الجمعية العامة من استخدام الهيئة الدوية كأداة في معركتهم الرئيسية مع الاتحاد السوفيتي في الفترة ما بين 1945 إلى 1960، فخلال هذه المدة تم رسم الملامح الأساسية للأمم المتحدة في ضوء الاستراتيجية التي تتحقق عن طريقها أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة وحلفائها[4].

ومن جهةٍ أخرى، خدمت هيئة الأمم المتحدة الاستراتيجية الأمريكية في عدة اتجاهات هذا المجال عن طريق استخدامت واشنطن لهيئة الأمم باعتبارها مكانًا للتفاوض الدائم وإقامة المؤتمرات الدبلوماسية يمكن فيه السعي إلى تسوية المنازعات[5].

كما عدت واشنطن هيئة الأمم المتحدة مكانًا للعمل وأداة تنفيذية دولية، ولما كانت الولايات المتحدة الممول الأساسي للأمم المتحدة ووكالاتها، فقد استفادت من هذا الدور، لأن هيئة الأمم المتحدة تعمل في الميدان

---

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، واشنطن، 2012، ص: 39

[2] موريس برتران، الأمم المتحدة من الحرب الباردة الى النظام العالمي الجديد، ترجمة لطيف فرج، القاهرة: المكتبة العالمية،١٩٩٤، ص: ١٢

[3] خالد شنيكات، سياسة الولايات المتحدة تجاه هيئة الأمم المتحدة 1990 – 2004، أطروحة دكتوراه منشورة على نفقة الجامعة، برلين، 2016، ص: 43

[4] خالد شنيكات، سياسة الولايات المتحدة تجاه هيئة الأمم المتحدة ١٩٩٠– ٢٠٠٤ ، مرجع سبق ذكره، ص: 41

[5] ريتشارد جاردنر، نحو نظام عالمي: السياسة الخارجية الامريكية والمنظمات الدولية، ترجمة: أحمد شناوي، القاهرة: مكتبة الوعي العربي للنشر، 1964، ص: ٣٧

الاقتصادي والاجتماعي، وهذا يعني بشكلٍ آخرِ أن الأمم المتحدة وفرت جسرًا يصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول النامية، وفي الوقت الذي كان فيه زعماء بعض هذه الدول يرفضون المساعدة المباشرة لأسباب تتعلق بالاستقلال والسيادة الوطنية[1] .

ومع نهاية حقبة الخمسينيات وبداية الستينيات، شهدت هذه الفترة ذروة الحرب الباردة بين القطبين الأعظم في العالم، وعلى إثر ذلك أصيب مجلس الأمن بشللٍ تامٍ في كل المنازعات التي تورط بها أحد أعضاء المجلس الدائمين مثل حرب الجزائر 1954 – 1962، أما السياسة الأمريكية فقد توجهت نحو الجمعية العامة التي كانت متوافقة معها من حيث الاتجاهات كما في قضية خليج الخنازير عام 1961، وهذا الموقف يعكس تفوق الدبلوماسية الأمريكية ومرونتها في التعامل مع الأوضاع الدولية [2].

وفيما يخص فترة ما بعد العام 1960 أيضًا، فقد كان عام ١٩٨٥ هو عام التغيرات باتجاه التهدئة في الحرب الباردة وذلك إذا ماتم مقارنته بالسنوات السابقة لهذا العام، فقبل عام ١٩٨٥ كان الاتحاد السوفيتي قد غزا أفغانستان (غزا السوفيت الأراضي الافغانية منذ عام ١٩٧٩)، وكذلك نشبت الحرب العراقية – الإيرانية، وقد كانت هذه الحرب تمثل تهديدًا لتدفق النفط من الخليج العربي إلى أوروبا الغربية واليابان وما يعنيه هذا الأمر من تأثير على الاستقرار العالمي، وفي ظل هذه الأوضاع أعلنت إدارة الرئيس كارتر عن مبدأ كارتر الذي تضمن إمكانية استخدام القوة في حالة حاول الاتحاد السوفيتي السابق التدخل في الصراع الدائر بالشرق الأوسط[3] .

وفي العام التالي 1986 اتخذ رئيس الاتحاد السوفيتي الأسبق ميخائيل غورباتشوف قرارًا بالتوجه نحو ما عرف آنذاك بطريق الانفتاح وتخفيض التوتر الحاصل، وقد أدت التغيرات في سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغير في توجهات الأخيرة نحو منظمة الأمم المتحدة، حيث تبنت موسكو سياسة جديدة هدفها تعزيز مؤسسات الأمن الجماعي، وقد تحدث غورباتشوف نفسه عن ذلك في خطابٍ له ألقاه في عام 1988 حيث طالب بأن يكون للأمم المتحدة دور أساسي وفعال وخاصة مجلس الأمن في الوضع الدولي، كما أعلن في الخطاب ذاته وتأييده لعمليات حفظ السلام وتطويرها ودعمها، وأيضًا أعلن تشجعه إقامة نظامٍ للرقابة العسكرية وعمل الضمانات في المناطق التي يتوقع أن يحدث فيها أزمات، وإلى

---

[1] أحمد فراس العوران، الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي، عمّان: جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الطبعة الأولى، 2012، ص: 38

[2] موريس برتران، الأمم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص: 55

[3] ستيفن إي أميزو، الارتقاء الى العالمية: السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 1938، ترجمة: نادية محمد الحسيني، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، (د. ت)، ص: 418

جانب تقوية دور الأمين العام، وبخلاف ذلك فإن الاتحاد السوفيتي لم يستخدم حق النقض الفيتو في مجلس الامن مطلقًا خلال الفترة 1986 – 1990، وفي حين أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمته في الفترة ذاتها ضد 23 قراراً[1].

وتعتبر مرحلة ما بعد الحرب الباردة مرحلةً تاريخيةً جديدةً بالنسبة للمجتمع الدولي وجديدة أيضًا في حياة منظمة الأمم المتحدة، حيث انفردت قوة دولية واحدة هي الولايات المتحدة وهيمنت على الساحة الدولية، وفي ظل القطبية الأحادية تم تهميش وأحيانًا إقصاء المنظمة الدولية، وكما سبقت الإشارة، وكان ذلك يحدث بصورة انتقائية أو ذرائعية، بل إن المنظمة الدولية استخدمت أحيانًا كأداةٍ لتبرير أفعال القوة الأحادية التي أصبحت منفردة ولا يوجد من ينافسها في العالم، وفي الوقت الذي يعتبر فيه ميثاق الأمم المتحدة هو المصدر الأساسي للقانون الدولي، ومما يعني بالتبعية أن تكون الأحكام الواردة فيه ملزمة لجميع الدول الأعضاء، وأيضًا مما يعني أن الدول الاعضاء ليست ملزمةً فقط بتطبيق أحكامه وإنما ملزمةً بتطبيقها وفقًا لمقاصد وأهداف الميثاق، فإن الحروب قد شنت باسم المنظمة الدولية، وأحيانًا من دون اللجوء إليها، بل إن الولايات المتحدة ومعها بعض الحلفاء الغربيين قاموا بتوظيف بعض القرارات بشكلٍ انتقائي ذرائعي، ومن بين تلك الحالات على سبيل المثال ما عرف بالحرب على الإرهاب[2].

وبالنسبة لشرعنة وتفعيل قرارات هيئة الأمم المتحدة، فمن وجهة النظر الأمريكية في مرحلة مابعد الحرب الباردة أصبح في العديد من القضايا يأتي بعد تحقيق الهدف باستخدام القوة المسلحة، وبالتالي تتمكن واشنطن من فرض سلوكٍ جديدٍ على مجلس الأمن من منطلق الأمر الواقع، ومن ثم تبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة هدفها تفعيل دور المنظمة الدولية، وفي حالات الحرب على يوغوسلافيا وأفغانستان والعراق دليل على ذلك، حيث شنت الولايات المتحدة الحروب الثلاثة أولًا من خلال إقصاء دور الأمم المتحدة، وبعد ذلك عادت إلى مجلس الأمن لشرعنة نتيجة الحرب من خلال ضغطها لإصدار المجلس قرارات تضفي نوعًا من الشرعية الدولية والقانونية على وجود قوات الاحتلال في الدول الثلاث المذكورة، وإن كانت الحالة الأفغانية يمكن تصنيفها على أنها حالة بين – بين، إذ قامت واشنطن بانتزاع تأييد دولي أولًا قبل بدء العمليات العسكرية مستغلة حالة الزخم الذي ساد العالم بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وفي إطار الحرب على ما يسمى بـ الإرهاب،

[1] حسن نافعة، دراسات في التنظيم العالمي من الحلف المقدس إلى الأمم المتحدة، القاهرة: مطبعة حلوان، (د. ت)، ص: 299

[2] DİLEK LATİF, UNITED NATIONS' CHANGING ROLE IN THE POST–COLD WAR ERA, THE TURKISH YEARBOOK, VOL. XXX, 2000, Pp: 26 – 27

ثم عملت بعد الغزو مع حلفائها متغاضيةً عن التنسيق في أحيانٍ كثيرةٍ مع المنظمة الدولية إلا فيما يتعلق بالأمور الإنسانية والمساعدات[1].

وبخلاف الحرب ضد يوغوسلافيا، وكذلك الحرب ضد نظام طالبان في أفغانستان، حيث حظيت هذه الحروب بتأييد واسع من جانب المجتمع الدولي، فإن حرب العراق 2003 فرضت نوعًا من التفعيل ثم التهميش، وبعد ذلك الإقصاء لمنظمة الأمم المتحدة، فقد شهد المجتمع الدولي خلافًا بين الولايات المتحدة وعدد من أعضاء مجلس الأمن، ليست بريطانيا من بينهم، بسبب عمليات البحث والتفتيش عن أسلحة دمار شامل في الرعاق، وعلى الرغم من عدم التوافق على مسألة وجود أسلحة دمار شامل من عدمه بالعراق بين أعضاء مجلس الأمن، أصدر المجلس القرار رقم (1441) الذي تضمن في ديباجته إدانة للحكومة العراقية، وإن كانت تقارير وكالة الطاقة الذرية لم تدن العراق[2].

وفي ضوء الحالة العراقية فإن الولايات المتحدة في علاقتها مع الأمم المتحدة بعد أحداث أيلول/ سبتمبر 2001 قد استخدمت سياسة تقوم على بعض المفاهيم منها جعل الحرب شيئًا يبرر نفسه، وبالتالي تجد له مشروعية، وكذلك أن سياسة الأمر الواقع هي التي تقوم ببناء القانون، ومن هنا تأتي عملية تهميش القانون بشكلٍ عامٍ في إطار ما يمكن تسميته بقاعدة عدم الإلزام، أي أن الولايات المتحدة تحولت إلى دولة لا تلزم نفسها بأي شيء، ولا تعتبر نفسها ملزمة بشيء[3].

المبحث الثاني

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأمم المتحدة في عهد إدارة باراك أوباما (2009 – 2017)

مع اقتراب سنوات حكم إدارة الرئيس باراك أوباما كان الحديث والأطروحات حول إجراء إصلاحات جوهرية داخل منظمة الأمم المتحدة يتزايد، ولما كانت الولايات المتحدة هي أكبر ممول للأمم المتحدة، فإنها تأتي في طليعة الدول المعنية بتلك الإصلاحات[4].

---

[1] John T. Rourke, Taking Sides: Clashing views in world politics, McGraw-Hill Contemporary Learning Series, 2007, p: 49

[2] Tim Youngs, Iraq and UN Security Council Resolution 1441, Parliament, House of Commons Library, 2002, p: 11

[3] مايكل جيه مازار، وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي، كاليفورنيا: مؤسسة راند لأبحاث السياسات، 2016، ص: 46

[4] حميد الراوي، العدوان الأمريكي على العراق وموقف المنظمات الدولية، عمّان: الآن ناشرون وموزعون، 2019، ص: 29

وعند التطرق إلى علاقة إدارة الرئيس أوباما بقضية إصلاح الأمم المتحدة، فمنذ أن تولى أوباما منصبه، ركزت إدارته على ما يسمى بإعادة الانخراط مع منظمة الأمم المتحدة، وأول الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد كان قراره ـ أوباما ـ برفع مكانة المندوب الدائم للولايات المتحدة في المنظمة الدولية إلى منصب رئيس وزراء يتبع الرئيس مباشرةً وليس وزير الخارجية، كما أصدر الرئيس الديمقراطي قرارًا بدفع جزءٍ كبيرٍ من المتأخرات الأمريكية للهيئة الأممية، وإلى جانب ذلك، فقد قررت الولايات المتحدة الترشح لمقعد في مجلس حقوق الإنسان[1].

ومن الناحية العملية كان أوباما يدرك أن الأمم المتحدة سوف تكون ضرورية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية أثناء فترة حكمه من خلال اعترافه بحقيقة بسيطة وهي أن التحديات العالمية التي تواجهها الولايات المتحدة تتطلب مؤسسات دولية قادرة وفعالة[2].

وفي هذا الصدد فقد تبنت إدارة أوباما وصفة سياسية قد تبدو سهلة من الناحية النظرية، ومحور هذه الوصفة أن الدول الديمقراطية لها مصلحة طويلة الأجل وعقلانية وحيوية، وكذلك مسؤولية أخلاقية لتعزيز التعاون الدولي متعدد الأطراف، وعلاوة على ذلك يجب على واشنطن أن تعمل على إعادة بناء المؤسسات الدولية القائمة حاليًا، وأن تبدو هذه المؤسسات وكأنها تعكس القيم الأساسية الأمريكية[3].

ويمكن القول إن تبني أوباما لمسألة التعددية في العلاقات الدولية مرده الأساسي تفادي مساوئ السياسة الأحادية الجانب التي اتبعتها إدارة بوش الابن وأدت إلى تعرض الولايات المتحدة للانتقاد في جميع أنحاء

---

[1] Remarks by Ambassador Esther Brimmer delivered at the Brookings Institution, "Revitalizing the United Nations and Multilateral Cooperation: The Obama Administration's Progress", February 1, 2011.

[2] Lynn Sweet, "President-Elect Obama Fifth Press Conference", Chicago Sun-Times, December 1, 2008, http://blogs.suntimes.com/sweet/2008/12/presidentelect_obama_fifth_pre.html

[3] بشير عبد الفتاح، أزمة الهيمنة الأمريكية، القاهرة: نهضة مصر للنشر والتوزيع، 2010، ص: 327

العالم، حيث يتنافى ذلك مع الرؤية التعددية الأطراف للنظام الدولي والتي طالما تحدث بها الأمريكيون خلال القرن العشرين[1].

وفي المقابل استخدمت واشنطن الأمم المتحدة كمنتدى لمعالجة القضايا البارزة في تلك الفترة، بما في ذلك قمة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي ترأسها أوباما حول منع الانتشار النووي في عام 2009، إلى قمة مجلس الأمن الدولي لعام 2014 التي عقدها لحشد المزيد من الإجراءات القوية بشأن التهديد المتزايد للمقاتلين الإرهابيين الأجانب(FTFs) ، ثم القمم المتتالية التي استضافها نائب الرئيس والرئيس في عامي 2014 و2015 لتوليد مساهمات عسكرية وشرطية جديدة في حفظ السلام الدولي، ووصولًا إلى قمة اللاجئين لعام 2016 التي نظمها الرئيس أوباما والتي ضمت ما يقرب من 50 دولة، وقد تمكنت تلك القمة من حشد موارد جديدة كبيرة لدعم النازحين[2].

وفيما يتعلق بمسألة معالجة التهديدات الأمنية الدولية، ففي عام 2010، وبعد نشر المعلومات التي تظهر أن إيران كانت تبني منشأة سرية لتخصيب اليورانيوم، حشدت الولايات المتحدة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لفرض عقوبات غير مسبوقة على إيران لجهودها المستمرة لتطوير برنامج أسلحة نووية[3].

وقد قيد قرار مجلس الأمن الذي صدر في هذا الشأن وحمل رقم 1929 أنشطة إيران النووية، وبرنامجها للصواريخ الباليستية، وكذلك قدرتها على امتلاك أسلحة ثقيلة معينة، كما وضع إطارًا لقمع استخدام إيران البنوك والمعاملات المالية لتمويل الانتشار[4].

ولما كانت النتائج هي الهدف الأهم من جراء تلك الإجراءات، فقد كلفت هذه العقوبات إيران أكثر من 160 مليار دولار من عائدات النفط وحدها، ومما خلق بالتبعية ضغوطًا على طهران لدرجة أنها كانت على

---

[1] مختار شعيب، وثائق المؤامرة ومخططات التقسيم، الرياض: دار الشقري للنشر والتوزيع، 2018، ص: 135

[2] Vincent Chetail, International Migration Law, Oxford: Oxford University Press, 2019, p: 323

[3] الطيب بيتي، ربيع المغفلين: النهاية الممنهجة للعرب في جيو – ستراتيجية حكومة العالم الجديدة، دبي: المنهل للنشر والتوزيع الإلكتروني، 2014، ص: 358

[4] United Nations, Yearbook of the United Nations 2014, Washington: United Nations, 2019, p: 471

استعداد لمواصلة المفاوضات التي أدت في نهاية المطاف إلى خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015 (JCPOA)، والتي قطعت جميع مسارات إيران نحو امتلاك أسلحة نووية، كما وضعت نظامًا للتفتيش أكثر صرامة وتدخلًا على الإطلاق من الذي تم تطبيقه على أي برنامج نووي آخر[1].

وفيما يخص الشأن الكوري الشمالي والملف النووي لهذا البلد الآسيوي، فقد لجأ أوباما وإدارته أيضًا إلى الأمم المتحدة لمعالجة ما تعتبره واشنطن تهديدًا تشكله بيونغ يانغ، وقد زاد ذلك التكاليف التي يتحملها النظام الحاكم في كوريا الشمالية[2].

ونظرًا لأن الولايات المتحدة لا تربطها علاقات دبلوماسية أو اقتصادية مع كوريا الشمالية، فإنها وجدت عقوبات مجلس الأمن ضرورية لأنها تحرم بيونغ يانغ من الروابط السياسية مع دول العالم الأخرى وفي مقدمة هذه الدول الصين، وعندما أعلنت كوريا الشمالية عن تنفيذها تجربتها النووية الثانية في عام 2009، نجحت إدارة أوباما في استصدار قرارٍ من مجلس الأمن حمل رقم 1874 والذي بموجبه تم فرض تجميد على الأصول الكورية الشمالية في الخارج، كما سن إطارًا جديدًا لتفتيش البضائع الواردة إليها، وبالإضافة إلى عقوبات مالية وحظر أوسع على الأسلحة[3].

ملفٌ آخرٌ بخلاف الملف الكوري الشمالي، كانت إدارة أوباما حاضرة فيه ومشاركة بقوة من خلال الأمم المتحدة وهو الصراع السوري الذي اتخذ منذ بدايته منحىً دمويًا، حيث أسفر هذا الصراع عن مقتل حوالي 400 ألف سوري حتى تاريخ خروج أوباما وفريقه من السلطة في عام 2016[4].

وفي هذا الملف ظلت إدارة أوباما تروج إلى أن روسيا كانت هي الداعم الأساسي لنظام بشار الأسد الحاكم في سوريا، ثم بعد ذلك في عام 2015 أصبحت طرفًا منخرطًا في النزاع، وأنها ـ روسيا ـ استخدمت حق

[1] Kenneth Katzman, Iran Sanctions, London: CreateSpace Independent Publishing Platform, 2017, p: 45

[2] Claudia Rosett, What to Do About the U.N, New York: Encounter Books, 2017, p: 127

[3] Walter C. Clemens Jr, North Korea and the World: Human Rights, Arms Control, and Strategies for Negotiation, Kentucky: University Press of Kentucky, 2016, p: 74

[4] Ghaidaa Hetou, The Syrian Conflict: The Role of Russia, Iran and the US in a Global Crisis, London: Taylor & Francis, 2018, p: 149

النقض ضد ستة قرارات لمجلس الأمن كان من الممكن أن تخفف من حدة العنف بحسب وجهة النظر الأمريكية، كما استخدمت واشنطن هذا الصراع للترويج لحالة الضعف التي يعاني منها النظام الدولي أمام السياسة الروسية[1].

ومع ذلك ووسط ما كانت تروج له الولايات المتحدة على أنه تعنت روسي، نجحت إدارة أوباما في الاستفادة من مجلس الأمن لمعالجة استخدام الأسلحة الكيميائية في أعقاب هجوم بغاز السارين نفذته قوات النظام السوري على بلدة الغوطة الشرقية عام 2013، وقد أدى الهجوم إلى وفاة أكثر من ألف شخص، من بينهم العديد من الأطفال[2].

كما عملت إدارة أوباما على إضافة الزخم للحالة السورية بعد هجوم الغوطة الكيماوي من خلال تهديدها باستخدام القوة المسلحة ضد نظام بشار الأسد مما نتج عنه حدوث تفاهم مع روسيا بشأن تفكيك برنامج الأسلحة الكيماوية التابع للحكومة السورية، وقد حرصت الإدارة الأمريكية على أن يتم هذا الأمر عن طريق مجلس الأمن، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية(OPCW) ، وإلى جانب مساهمة مجموعة واسعة من الدول الشريكة، وكللت هذه الجهود بإخراج أكثر من 1200 طن متري من الأسلحة الكيماوية الفتاكة من منطقة تصنف على خريطة السياسة الدولية بأنها منطقة حرب نشطة[3].

وتجدر الإشارة إلى أنه ومع رحيل إدارة أوباما من البيت الأبيض، كانت آلية التحقيق المشتركة تلك قد توصلت إلى أن النظام السوري كان مسؤولًا عن ثلاث هجمات بالأسلحة الكيميائية باستخدام غاز الكلور، وأن تنظيم داعش الإرهابي كان مسؤولًا هو الآخر عن هجومٍ واحدٍ في سوريا باستخدام غاز خردل الكبريت[4] .

[1] Kilic Bugra Kanat, A Tale of Four Augusts: Obama's Syria Policy, Ankara: SETA, 2016, p: 63

[2] Leonard Cutler, President Obama’s Counterterrorism Strategy in the War on Terror: An Assessment, Berlin: Springer, 2017, p: 37

[3] Katie Dicker, The Syrian Civil War, New York: Cavendish Square, 2017, p: 84

[4] Ibed, Pp: 202 – 203

وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2016، أعاد مجلس الأمن تفويض آلية التحقيق المشتركة (JIM) لمواصلة عملها في عام 2017، واستمرت الولايات المتحدة وشركائها في استخدام هذه النتائج سياسيًا في محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا[1].

وبلا شك فإن قيام الأمم المتحدة بتأدية مهامها الإنسانية في سوريا في ظروف الحرب الأهلية الصعبة، وفي ظل عرقلة النظام السوري والجماعات الغير نظامية الأخرى الممنهجة للمساعدات الإنسانية، لم يكن لها أن تتم من دون التدخل والرعاية الأمريكية السياسية والتمويلية[2].

[1] Joby Warrick, Red Line: The Unraveling of Syria and America's Race to Destroy the Most Dangerous Arsenal in the World, New York: Doubleday, 2021, p: 60

[2] Committee on Foreign Affairs House of Representatives, The Syrian Humanitarian Crisis: Four Years Later and No End in Sight, CreateSpace Independent Publishing Platform, 2015, p: 183

المبحث الثالث :السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأمم المتحدة خلال عهد دونالد ترامب (2017 – 2021)

منذ عام 2017 ابتعدت الإدارة الأمريكية الجديدة (آنذاك) بقيادة دونالد ترامب عن مسار التعددية السائد منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تبنت هذه الإدارة الجمهورية سياسة أخرى ترتكز بشكلٍ أكبر على المعاملات الاقتصادية وتتسم بالطابع القومي، وبخلاف أنه لا يمكن التنبؤ بقراراتها، كما أنها كانت تركز على السيادة وتقلل من قيمة التحالفات في قيادة النظام الدولي، ويمكن القول بأن مرجعية إدارة ترامب في هذا الصدد أساسها نظرة ترامب إلى الأمم المتحدة باعتبارها مقيدة، ومن ثم لا يمكنها أن تضيف للمصالح القومية الأمريكية[1].

وليس هناك شك في أن الرئيس دونالد ترامب قد جلب نهجًا مختلفًا بشكلٍ ملحوظٍ للسياسة الخارجية الأمريكية عن تلك السابقة على مجيئه وفريق إدارته إلى البيت الأبيض، وقد عبر ترامب نفسه عن هذه السياسة بوصفها سياسة ترتكز على رؤية أمريكا أولًا، ومن المفترض أن يتم تعريف هذا النهج من خلال وضع مصالح الشعب الأمريكي أولًا [2].

وبشكلٍ عامٍ، لا يمكن الوصول إلى فهمٍ دقيقٍ لموقف الرئيس دونالد ترامب وإدارته من منظمة الأمم المتحدة من دون الخوض في تفاصيل علاقة الولايات المتحدة بالتعددية الدولية، حيث تقود هذه التفاصيل إلى الوصول إلى اعتقاد بأن التعددية كانت فقط مرحلة ضمن مراحل عديدة مرت بها مسيرة السياسة الخارجية الأمريكية، أي أنها لم تكن الأساس أو المرتكز الأصيل لسياسة الدولة الخارجية، وإن كان ذلك لا يمنع أن خلفية ترامب السياسية ذاتها ونظرته للوضع الدولي الذي كان قائمًا مع دخوله إلى البيت الأبيض قد عززوا من اتخاذه لذلك الموقف المضاد للعمل المشترك مع الأمم المتحدة[3] .

---

[1] Gregory S. Mahler, Foreign Perceptions of the United States Under Donald Trump, Maryland: Rowman & Littlefield, 2021, p: 120

[2] محمد المنشاوي، ترامب أولًا: كيف يغير الرئيس أمريكا والعالم؟، القاهرة: دار الشروق، 2020، ص: 42

[3] Mathew Donald, Leading and Managing Change in the Age of Disruption and Artificial Intelligence, Cited reference, p: 26

بالسياق ذاته أيضًا، فإن موقف ترامب المضاد للعمل المشترك مع الأمم المتحدة لم يكن موجهًا ضد الأمم المتحدة وحدها، وإنما ضد سياسة التعددية التي لا تؤتي ثمارها بشكلٍ سريع ومباشر، وهو هنا بلا جدال قد ارتكب أخطاءًا استراتيجية أضرت بالولايات المتحدة والوضع الدولي كله، وبدلًا من ذلك كان أكثر ميلًا نحو ما يعرف بالمبادلات الثنائية والشراكات العابرة للحدود[1] .

ولمّا كانت قرارات الإدارة الأمريكية بقيادة ترامب تتسم بالطابع القومي ويصعب التنبؤ بها فقد كانت التحولات في عهدها سريعة ومتلاحقة على نحو غير متوقع، حيث قطعت الولايات المتحدة التمويل عن الأمانة العامة للأمم المتحدة، وكذلك عن الوكالات والبعثات الميدانية، كما انسحبت واشنطن من القيادة الدولية الأوسع، ومما جعل بعض المراقبون يعتبرون أن مثل تلك التحولات تحمل في باطنها إشارات صريحة لتضاؤل نفوذ الولايات المتحدة في الأمم المتحدة من جانب، ومن جانبٍ ثانٍ تشير إلى النزعة الوطنية المتزايدة في فكر إدارة ترامب، وفي جميع الأحوال تمخض عن ذلك سلوك سياسي أمريكي تجاه الأمم المتحدة بعدما صارت الأخيرة لا تعتبر آلية لتعزيز السياسة الخارجية الأمريكية أو وسيلة لتحقق أهدافها، أو كذلك أداة وساحة لبحث وحل التحديات العالمية[2] .

وعلى الرغم من أن الرئيس دونالد ترامب سعى إلى إجراء تخفيضات كبيرة في التمويل لوكالات الأمم المتحدة، إلا أن الكونغرس وافق إلى حدٍ كبيرٍ على مساهمات أعلى مما تطلبه إدارته، وظل التمويل الأمريكي الإجمالي على قدم المساواة مع نفس مستويات السنوات السابقة[3] .

وبالنسبة لآخر السنوات التي تتوفر عنها البيانات المالية الكاملة، وهي سنة 2019، فقد ساهمت حكومة الولايات المتحدة بما يزيد قليلًا عن 11 مليار دولار في ميزانية الأمم المتحدة. وتم تقييم حوالي 30 بالمائة

[1] Margit Cohn, A Theory of the Executive Branch: Tension and Legality, Cited reference, p: 102

[2] Michelle Nichols, Trump budget cut bid would make it 'impossible' for U.N.: spokesman, Reuters, MAY 24, 2017, Available via the link: https://www.reuters.com/article/us-usa-budget-un-idUSKBN18K1V2

[3] United Nations DESA, Report of the Inter-agency Task Force on Financing for Development 2019, United Nations, 2019, p: 50

من هذا المجموع وكان نحو 70 بالمائة منه طوعيًا، كما أن هذا المبلغ يمثل ما يقرب من 50 مليار دولار تنفقها الولايات المتحدة على المساعدات الخارجية، كما أن هذا المبلغ هو ذاته الذي تخصصه الحكومة الفيدرالية سنويًا لخفر السواحل الأمريكي[1] .

وأما بالنسبة للعديد من وكالات الأمم المتحدة التي تعتمد على التمويل الطوعي، فقد كانت سياسة التهميش والإهمال التي لجأ إليها ترامب، مؤلمة للغاية لهذه الوكالات، على سبيل المثال، قامت وكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، التي تعتمد على الولايات المتحدة في حوالي ثلث ميزانيتها إلى إلغاء مئات الوظائف في عام 2018 بعد أن أوقفت إدارة ترامب مساهماتها للوكالة [2].

وفي هذا الصدد فقد حذرت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي إدارة ترامب من أن التخفيضات في ميزانية الأونروا يمكن أن تمنع عشرات الآلاف من الأشخاص من تلقي المساعدات الغذائية والحصول على المياه النظيفة. ولم تثبت التوقعات الأسوأ، حيث ساعد المانحون الأوروبيون والخليجيين في تعويض بعض النقص في التمويل. ولكن ومع ذلك، وكجزءٍ من تدابير التوفير في التكاليف، قامت الأونروا بتسريح عدد من موظفيها وخفضت مساعداتها الصحية والتعليمية والغذائية، واعتبارًا من أواخر عام 2020 ظلت الوكالة تكافح من أجل دفع رواتب موظفيها[3] .

كذلك فقد علقت إدارة ترامب جميع التمويلات الأمريكية الطوعية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في عام 2017، وقد حدث ذلك بعد توسيع الحظر المفروض على مساهمات الولايات المتحدة للمنظمات التي تجري عمليات الإجهاض أو تروج لها كوسيلة لتنظيم الأسرة. وفي العام التالي، شهد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) ومنظمة الصحة العالمية أيضًا تخفيضات كبيرة، حيث فقدت هذه المنظمات نحو 30 و20 بالمائة على التوالي من تمويلها في الولايات المتحدة، بينما

[1] United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2019, United Nations, 2019, p: 249

[2] Wenyi Yu, The United States of America: Facts, Analysis, and Strategy, Indiana: Author House, 2021, p: 190

[3] Joachim Müller, Reforming the United Nations: Fit for purpose at 75?, Boston: Brill Nijhoff, 2021, p: 83

وفي عام 2020 ووسط جائحة COVID – 19 أعلنت إدارة ترامب أن الولايات المتحدة ستنسب تمامًا من منظمة الصحة العالمية بسبب مخاوف بشأن النفوذ الصيني[1] .

ومن بين الأمور الملفتة للنظر، أن الصين – خصم الرئيس ترامب الأول – وسط كل ذلك الإهمال الذي شهدته الأمم المتحدة من جانب الرئيس ترامب، فإنها قامت بتوسيع مساهمتها في السنوات الأخيرة، بما في ذلك عن طريق الالتزام في عام 2015 بسداد مليار دولار على مدى العقد المقبل لصالح صندوق الأمم المتحدة لحفظ السلام، بينما في عام 2019، فقد ساهمت بما يقل قليلًا عن 1.7 مليار دولار لصالح الأمم المتحدة، وذهبت أكثر من نصف هذه المساهمات إلى إدارة عمليات حفظ السلام[2] .

وكذلك خلال فترة رئاسة ترامب، قامت إدارته وبشكلٍ منهجيٍ هو وفريقه الرئاسي بإلغاء الأولوية المدفوعة بحماية حقوق الإنسان، ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام الرئيس الشخصي بهذا الملف، ومن ناحية يرتبط هذا الأمر أيضًا بسياسات أجندة أمريكا أولا التي تحصر التعاملات السياسية مع أشخاص بعينهم، كما تقدر بالوقت ذاته للقادة من نوعية الرجال الأقوياء[3] .

وتعد منهجية ترامب تلك خروجًا رئيسيًا عن الذي ساد خلال الرئاسات السابقة، فالترويج لحقوق الإنسان والديمقراطية كان ثابتًا وتتم متابعته بشكلٍ انتقائيٍ من جانب الرؤساء الأمريكيين ومنذ عهد الرئيس الأسبق جيمي كارتر، باعتباره جزءًا أصيلًا من السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وبالتالي كان التشديد على تلك المسألة حاضرًا في الخطابات السياسية للإدارات المتعاقبة مما رسخ قاعدة في السياسة الدولية هي أن لواشنطن دور تلعبه في حقوق الإنسان والديمقراطية وتروج لهما عالميًا[4] .

---

[1] Kerstin Martens, International Organizations in Global Social Governance, Springer Shop, 2021, p: 265

[2] United Nations, The Least Developed Countries Report 2019, United Nations, 2019, p:

[3] Melvin Gurtov, America in Retreat: Foreign Policy Under Donald Trump, Maryland: Rowman & Littlefield, 2020, p: 160

[4] Ilan Berman ,The Fight for Iran, Maryland: Rowman & Littlefield, 2019, p: 23

ويتطلب الأمر أيضًا عن تفقد العلاقة بين إدارة ترامب والأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، تسليط الضوء على أقرب رجال هذه الإدارة إلى الرئيس ترامب، ومن بينهم مستشار الأمن القومي الأول هربرت ماكماستر الذي كان ميالًا أو قلقًا من أن عدن الرغبة في تعزيز حقوق الإنسان سوف يؤدي بالمحصلة إلى تقويض المصالح الأمنية للولايات المتحدة[1] .

لكن بطبيعة الحال لم يمكث ماكماستر طويلًا في منصبه، وجاء من بعده جون بولتون، وبالنسبة للأخير فإن تاريخه من حقوق الإنسان معروف، حيث ظل طوال سنوات عمله يشكك بملف حقوق الإنسان باعتباره أحد عناصر السياسة الخارجية في منظومة القيم السياسية الغربية، كما فضل في مراتٍ عديدةٍ القوة العسكرية على الدبلوماسية [2].

المبحث الرابع : أوجه الاختلاف والتشابه في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنظمة الدولية خلال عهد الإدارتين

يمكن القول – في إطار العمل على تحقيق هدف هذا المبحث – أنه لم يكن هناك تشابه بين أوباما وإدارته، وترامب إدارته، من حيث الوسائل والأهداف تجاه الأمم المتحدة، فقد كان لكل رئيس منهما تعامله وطريقته المستقلة مع الأمم المتحدة[3] ، ولكن هذا بطبيعة الحال لا يمنع أن يكون هناك القليل من التشابه في عدة أمور هي في الوقع أمور رئيسية تفرض نفسها على كل رئيس يتولى السلطة في الولايات المتحدة الامريكية باعتبار أنها من الأهداف الثابتة للمصالح القومية الأمريكية وعلى الرغم من تغير وتعاقب الرؤساء على مر العصور[4].

---

1 Hicham Bou Nassif, Endgames: Military Response to Protest in Arab Autocracies, Cambridge: Cambridge University Press, 2020, p: 189

2 David Bouchier ,Dark Matters: Delusions, Illusions, Lost Causes and Absurdities in Modern, Lulu.com, 2019, p: 13

3 Zeno Leoni, American Grand Strategy from Obama to Trump: Imperialism After Bush and China's Hegemonic Challenge, Berlin: Springer Nature, 2021, p: 222

4 Ralph G. Carter, James M. Scott, Congress and U.S. Foreign Policy, Maryland: Rowman & Littlefield, 2021, p: 114

ومن بين أوجه الاختلاف تلك ما يلي:

1. اعتمد باراك أوباما إبان فترة توليه الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية على التعاون المشترك بين الدول الحلفاء والأمم المتحدة، حيث عدت إدارته هيئة الأمم المتحدة إحدى الركائز الرئيسية وأداة من ضمن أدوات السياسة الخارجية الأمريكية في تنفيذ هذه الاستراتيجية[1].

أما إدارة ترامب فقد كانت مناهضةً لهذا الأسلوب الذي تبنته إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، حيث رغبت واشنطن في عهد ترامب بتولي القيادة المباشرة للأمم المتحدة وبطريقة تنافسية مع القوى الدولية الأخرى، وقد كان من أهم الأهداف الرئيسية للسياسة الأمريكية في فترة ترامب، إعادة تنشيط واشنطن لمبدأ للزعامة الدولية وتسخيرها بشكل فعال يتماشى مع المصالح القومية للولايات المتحدة الامريكية[2].

2. اعتبر أوباما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية يمكنها أن تكون قوية عن طريق التعاون مع الدول والحلفاء الأقوياء، كما أنه يمكن لواشنطن قيادة العالم عن طريق التعاون المتبادل مع الحلفاء والدول الأخرى بواسطة منظمة الأمم المتحدة[3].

بينما اعتبر ترامب أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظيمة الوحيدة القادرة على قيادة العالم بمفردها، وأنها يمكنها اتخاذ أية قرارات من دون الرجوع الى الأمم المتحدة، كما قدم شعار (أمريكا أولًا)، وهو شعار يجسد فكر دبلوماسي قوي وطويل الأمد يعادي التعددية في صياغة قرارات السياسة الخارجية[4].

3. النهج الذي سار عليه أوباما كان الاعتماد على سياسة أكثر انسجامًا مع مبادى وأفكار الأمم المتحدة [1]. بينما النهج الذي سار عليه ترمب مغاير تمامًا لنهج أوباما، فهو يركز على تهميش المنظمات الدولية،

---

1 William C. Martel, Grand Strategy in Theory and Practice: The Need for an Effective American, Cambridge: Cambridge University Press, 2015, p: 329

2 Ibed, p: 313

3 Joachim Krause ,Natalino Ronzitti, The EU, the UN and Collective Security: Making Multilateralism Effective, London: Routledge, 2012, p: 15

4 Danny Toma, America First: Understanding the Trump Doctrine, New York: Simon and Schuster, 2018, p: 139

كما اعتمد ترامب على سياسة التعددية العدوانية واتخذ في هذا الصدد إجراءات وتدابير صارمة ضد النظام الدولي وشكك في فعالية الأمم المتحدة[2].

4. كان هناك تعاون متبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة في فترة أوباما، ذلك لأن الرؤى والأهداف كانت مشتركة وعلى رأسها الوصول الى الاستقرار والسلام والتنمية وتعزيز حقوق الانسان على المستوى العالمي[3]. بينما في فترة ترامب كان هناك انقطاع تام بين الإدارة الأمريكية وبين الأمم المتحدة.، وقد تجسد هذا الأمر في عددٍ من الإجراءات الأمريكية التي من بينها تقليل المساعدات الممنوحة للأمم المتحدة، وإهمال دورها في إدارة وحل المشكلات الدولية[4].

5. كانت إدارة أوباما تسعى إلى تحقيق أهداف السياسية الخارجية الامريكية عن طريق التعاون الدولي متعدد الأطراف والقبول بالضوابط والقيود التي تفرضها المنظمات الدولية [5]. أما بالنسبة لإدارة ترامب، فقد كانت هذه الإدارة الجمهورية تمتاز بالصفة الأحادية المتطرفة والاستقلالية المطلقة وتعتبر السيادة الوطنية هي القاعدة الأساس للعلاقات الدولية وترفض جميع الضوابط والقيود التي تضعها المنظمات الدولية [6].

---

[1] Anne Orford, Florian Hoffmann, Martin Clark, The Oxford Handbook of the Theory of International Law, Oxford: Oxford University Press, 2016, p: 666

[4] Florian Böller, Welf Werner, Hegemonic Transition: Global Economic and Security Orders in the Age of Trump, Berlin: Springer Nature, 2021, p: 89

[3] Stanley A. Renshon, Peter Suedfeld, The Trump Doctrine and the Emerging International System, Berlin: Springer Nature, 2020, p: 196

[4] Jeffrey Haynes, From Huntington to Trump: Thirty Years of the Clash of Civilizations, Maryland: Rowman & Littlefield, 2019, p: 82

[5] Michael Kryzanek, Ann K. Karreth, The 25 Issues that Shape American Politics: Debates, Differences, and Divisions, London: Routledge, 2017, p: 367

[6] Bruce W. Jentleson, The Peacemakers: Leadership Lessons from Twentieth-Century Statesmanship, New York: W. W. Norton & Company, 2018, p: 166

6. قام الرئيس أوباما بقيادة جهود عديدة أسفرت عنها مجموعة من الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة، منها اتفاقية المناخ في باريس، والاتفاق النووي مع إيران، وميثاق الهجرة، وغيرها[1] . لكن مع وصول إدارة ترامب إلى السلطة قررت الانسحاب من كثير من هذه الاتفاقات الدولية، مثل اتفاق باريس للمناخ، والاتفاق النووي مع إيران، وميثاق الهجرة، وبالإضافة إلى انسحابها من مجلس الأمم المتحدة لحقوق الانسان، ومنظمة اليونيسكو، والاتحاد البريدي[2].

7. كانت استراتيجية الأمن القومي في فترة إدارة أوباما أكثر مواجهةً للتحديات العالمية، وبالتالي كانت تحتاج للتعاون مع مجموعة متنوعة من المحافل الدولية المتعددة الأطراف، وأبرز تلك المنظمات الخاصة بالعمل الجماعي هي وبلا شك الأمم المتحدة[3] . أما استراتيجية الأمن القومي في فترة ترامب فقد كانت تعطي الأولوية لدعم فقط المنظمات الدولية التي تخدم المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لاستمرار ضمان دعم هذه المنظمات لواشنطن وشركائها، كما كان الرئيس ترامب يعتبر أن نجاح الأمم المتحدة يعتمد بشكل كبير على التحالف القوي الذي تشكله الدول ذات السيادة فهو بشكل عامٍ كان ضد الإدارة العالمية والتعددية، بينما كان مؤيدًا لسياسة أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تحكم من قبل الشعب الأمريكي فقط[4].

8. قامت الإدارة الامريكية في فترة أوباما بمحاولات لإصلاح الأمم المتحدة، وحاول الرئيس أوباما منذ بداية توليه الحكم أن يكسب ود الأمم المتحدة عن طريق دفع المستحقات المتأخرة[5] . بينما أعلن ترمب

---

[1] Mutaz Qafisheh, Palestine Membership in the United Nations: Legal and Practical Implications, Cambridge: Cambridge Scholars Publishing, 2014, p: 30

[2] John Yoo, Defender in Chief: Donald Trump's Fight for Presidential Power, New York: All Points Books, 2020, p: 120

[3] Karen A. Mingst, Margaret P. Karns, The United Nations in the 21st Century, London: Hachette UK, 2016, p: 44

[4] Peter R. Neumann, Bluster: Donald Trump's War on Terror ,Oxford: Oxford University Press, 2020, p: 131

[5] Robert Singh ,Barack Obama's Post-American Foreign Policy: The Limits of Engagement , London: A&C Black, 2012, p: 190

وبشكلٍ صريحٍ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تقدم أي تبرعات للأمم المتحدة، سواءًا كانت هذه التبرعات موجهةً للهيئات الدولية أو البلدان الفقيرة، كما كفت إدارة ترامب يدها عن المخصصات المالية لجميع فروع الأمم المتحدة المعنية بالقضايا الدولية، مثل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين، وغيرها[1].

9. قام الرئيس أوباما بقيادة جهود عديدة أسفرت عنها مجموعة من الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة، منها اتفاقية المناخ في باريس، والاتفاق النووي مع إيران، وغيرها [2]. لكن مع وصول إدارة ترامب إلى السلطة قررت الانسحاب من كثير من هذه الاتفاقات الدولية[3].

10. كانت الطريقة التي تعامل بها باراك أوباما مع إيران وكوريا الشمالية مختلفةً تمامًا عن غيره من الرؤساء الأمريكيين السابقين عليه، فقد فرض عليهما العقوبات الدولية عن طريق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما ضغط على إيران بشكلٍ كبيرٍ لمنعها من القيام بالأنشطة النووية، وأما فيما يخص كوريا الشمالية، فقد قامت إدارة أوباما بالرد على تجاربها النووية بإصدار قرارات من مجلس الأمن نصت على عقوبات حظر ذات صلة بمنع تصدير التكنولوجيا النووية إليها [4].

وفيما يتعلق بالرئيس ترامب وتعامله مع إيران وكوريا الشمالية، فقد انسحب من الاتفاق النووي الذي وقعه أوباما، وفرض بدلًا من ذلك عقوبات منفردة على طهران، وبالنسبة لكوريا الشمالية، قام ترامب بفتح قنوات مباشرة للحوار مع نظامها الحاكم، لكن الحوار لم يسفر عن أن تقدم في ملف بيونغ يانغ النووي [5].

---

[1] Meredeth Turshen, Women's Health Movements: A Global Force for Change, Edition 2, Berlin: Springer Nature, 2019, p: 53

[2] Mutaz Qafisheh ,Palestine Membership in the United Nations: Legal and Practical Implications ,Cambridge: Cambridge Scholars Publishing, 2014, p: 30

[3] John Yoo, Defender in Chief: Donald Trump's Fight for Presidential Power, New York: All Points Books, 2020, p: 120

[4] Anthony Neal, The Oral Presidency of Barack Obama, Lanham: Lexington Books, 2018, p: 120

[5] Ronald E. Powaski, Ideals, Interests, and U.S. Foreign Policy from George H. W. Bush to Donald Trump, Cited reference, p: 34

وأما فيما يتعلق ببعض أوجه التشابه بين السياسة الخارجية للإدراتين فمنها ما يلي:

حاول أوباما وترامب حل مشكلة الانتشار النووي في العالم، ولكن كلٍ بطريقة ووفقًا لرؤيته، بالنسبة لأوباما فقد تعامل مع مشكلة السلاح النووي بطريقة واقعية وذلك بقرارات من مجلس الأمن، وكان الخطاب السياسي لإدارته في هذا الشأن ينص على ضرورة التزام المجتمع الدولي بعدم انتشار السلاح النووي والدعم الدولي والجماعي لمنع وصول الأسلحة النووية للتنظيمات والجماعات الإرهابية، ولكنه فشل في التوصل إلى حلولٍ عمليةٍ وفرض العقوبات عن طريق مجلس الأمن في بعض الحالات، مثل الحالة الكورية الشمالية، بينما نجح في حالات أخرى مثل الحالة الإيرانية بالتعاون مع الحلفاء[1].

أما ترمب فقد كان كذلك منذ بداية ولايته يهتم بحل المشكلة أيضًا، لكنه فشل في حلها عن طريق سياسة الاتصال المباشر بأطراف المشكلة واتجه إلى فرض العقوبات، ولكن ليس عن طريق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإنما عن طريق العقوبات الأمريكية المباشرة الممثلة في قرارات وزارة الخزانة الأمريكية المتعلقة بتجميد الحسابات ومنع التعامل مع بعض الدول والشركات[2] ، وبالتالي يتشابه كلا الرئيسين في مساعيهما نحو إخلاء العالم من الأسلحة والنووية والحد من انتشارها[3] .

[1] ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني: تحليل البعدين الداخلي والخارجي، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2020، ص: 93

[2] مجيد محمدي، إيران تحت حكم الإسلاميين: النزول إلى الفوضى والكارثة والبؤس والانهدام، (د. م. ن): دان آند مو للنشر، 2021، ص: 158

[3] مجموعة مؤلفين، العلاقات الخليجية – الأمريكية: هواجس السياسة والاقتصاد والأمن، الظعاين: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص: 103

الخاتمة

تعد الأمم المتحدة شريكًا فعالًا للولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ قراراتها، وذلك بسبب ما تقدمه الولايات المتحدة الامريكية من تمويل ودعم لا تستطيع أي دولة أخرى أن تقدمه للأمم المتحدة، فيما تستفيد من جانبها – الولايات المتحدة – بالتحكم فيما تقوم الأمم المتحدة بإصداره من قرارات ذات طبيعة دولية، حيث تحاول أن تجعلها تصب جميعها في مصلحتها القومية.

وكل رئيس أمريكي يتعامل مع هذه الهيئة الدولية وفقًا للطريقة التي يراها مناسبة لسياسته الخارجية وأجندة إدارته، ولحزبه الذي ينتمي إليه، على سبيل المثال سعى باراك أوباما إلى تطبيق استراتيجية القيادة من الخلف عن طريق وضع الأمم المتحدة في الواجهة، كما كانت إدارته تفضل العمل الجماعي مع الحلفاء والدول الأخرى في مواجهة التهديدات المنتشرة حول العالم، وكذلك حل المشكلات العالمية مثل انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب والتغير والمناخي ، وأما فيما يخص دونالد ترمب فمنذ وصوله إلى السلطة عمل على تغيير السياسة الخارجية التي كان ينتهجها أغلب الرؤساء الأمريكيين وقام باتخاذ إجراءات صارمة ضد النظام الدولي بشكلٍ عامٍ، والأمم المتحدة بشكل خاص.

ولم يكن هناك تشابه بين أوباما وإدارته، وترامب إدارته، من حيث الوسائل والأهداف تجاه الأمم المتحدة، فقد كان لكل رئيس منهما تعامله وطريقته المستقلة مع الأمم المتحدة، ولكن هذا بطبيعة الحال لا يمنع أن يكون هناك القليل من التشابه في عدة أمور هي في الواقع أمور رئيسية تفرض نفسها على كل رئيس يتولى السلطة في الولايات المتحدة الامريكية باعتبار أنها من الأهداف الثابتة للمصالح القومية الأمريكية وعلى الرغم من تغير وتعاقب الرؤساء على مر العصور.

Conclusion:

The United Nations is an effective partner for the United States in implementing its decisions, due to the funding and support that the United States provides that no other country can provide to the United Nations. However, the United States benefits from controlling the nature of the international decisions

issued by the United Nations, attempting to make them all serve its national interests.

Each US president deals with this international organization according to the method that he sees as suitable for his foreign policy and administration agenda, and for his party. For example, Barack Obama sought to implement a strategy of leading from behind by putting the United Nations at the forefront. His administration preferred working collectively with allies and other countries to confront threats spread around the world, as well as solving global problems such as the proliferation of nuclear weapons, combating terrorism, and climate change. As for Donald Trump, since his arrival to power, he worked to change the foreign policy that most US presidents followed and took strict measures against the international system in general, and the United Nations in particular.

There was no similarity between Obama and his administration, and Trump and his administration, in terms of means and goals towards the United Nations. Each president had his own independent way of dealing with the United Nations, but this does not prevent there from being a few similarities in several key issues that impose themselves on every president who takes power in the United States, considering that they are the constant goals of US national interests, despite the changing and succession of presidents throughout history.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

1. أحمد فراس العوران، الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي، عمّان: جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الطبعة الأولى، 2012.
2. أسامة مرتضى السعيدي، الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة فترة ما بعد الحرب الباردة: رؤية إصلاحية، الطبعة الأولى، بيروت: دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
3. بشير عبد الفتاح، أزمة الهيمنة الأمريكية، القاهرة: نهضة مصر للنشر والتوزيع، 2010.
4. حسن نافعة، دراسات في التنظيم العالمي من الحلف المقدس إلى الأمم المتحدة، القاهرة: مطبعة حلوان، (د. ت).
5. حميد الراوي، العدوان الأمريكي على العراق وموقف المنظمات الدولية، عمّان: الآن ناشرون وموزعون، 2019.
6. خالد شنيكات، سياسة الولايات المتحدة تجاه هيئة الأمم المتحدة 1990 – 2004، أطروحة دكتوراه منشورة على نفقة الجامعة، برلين، 2016.
7. خالد شنيكات، سياسة الولايات المتحدة تجاه هيئة الأمم المتحدة ١٩٩٠- ٢٠٠٤ ، مرجع سبق ذكره.
8. ريتشارد جاردنر، نحو نظام عالمي: السياسة الخارجية الامريكية والمنظمات الدولية، ترجمة: أحمد شناوي، القاهرة: مكتبة الوعي العربي للنشر، 1964.
9. ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني: تحليل البعدين الداخلي والخارجي، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2020.
10. ستيفن إي أميزو، الارتقاء الى العالمية: السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 1938، ترجمة: نادية محمد الحسيني، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، (د. ت).
11. سعود المولى، خريف الأمم المتحدة، قضايا دولية، بيروت: دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، ١٩٩٩.
12. سهيل الفتلاوي، الأمم المتحدة: أجهزة الأمم المتحدة (الجزء الثاني)، الطبعة الأولى، عمّان: الحامد للنشر والتوزيع، 2011.
13. صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، واشنطن، 2012.
14. الطيب بيتي، ربيع المغفلين: النهاية الممنهجة للعرب في جيو – ستراتيجية حكومة العالم الجديدة، دبي: المنهل للنشر والتوزيع الإلكتروني، 2014.
15. المادة (٧) من ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام: 1945.
16. مايكل جيه مازار، وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي، كاليفورنيا: مؤسسة راند لأبحاث السياسات، 2016.

17. مجموعة مؤلفين، العلاقات الخليجية – الأمريكية: هواجس السياسة والاقتصاد والأمن، الظعاين: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

18. مجيد محمدي، إيران تحت حكم الإسلاميين: النزول إلى الفوضى والكارثة والبؤس والانهدام، (د. م. ن): دان آند مو للنشر، 2021.

19. محمد المنشاوي، ترامب أولًا: كيف يغير الرئيس أمريكا والعالم؟، القاهرة: دار الشروق، 2020.

20. مختار شعيب، وثائق المؤامرة ومخططات التقسيم، الرياض: دار الشقري للنشر والتوزيع، 2018.

21. موريس برتران، الأمم المتحدة من الحرب الباردة الى النظام العالمي الجديد، ترجمة لطيف فرج، القاهرة: المكتبة العالمية،١٩٩٤.

22. موريس برتران، الأمم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. Ann K. Karreth Michael Kryzanek,The 25 Issues that Shape American Politics: Debates, Differences, and Divisions. London: Routledge,(2017).
2. Anthony Neal,The Oral Presidency of Barack Obama. Lanham: Lexington Book, (2018).
3. Bruce W. Jentleson,The Peacemakers: Leadership Lessons from Twentieth-Century Statesmanship. New York: W. W. Norton & Company, (2018).
4. Claudia Rosett,What to Do About the U.N. New York: Encounter Books, (2017).
5. Committee on Foreign Affairs House of RepresentativesThe Syrian Humanitarian Crisis: Four Years Later and No End in Sight. CreateSpace Independent Publishing Platform, (2015).
6. Danny Toma America First: Understanding the Trump Doctrine. New York: Simon and Schuster, (2018).
7. David Bouchier,Dark Matters: Delusions, Illusions, Lost Causes and Absurdities in Modern. Lulu.com,(2019).
8. DİLEK LATİF,UNITED NATIONS' CHANGING ROLE IN THE POST-COLD WAR ERA. THE TURKISH YEARBOOK, (2000).
9. Florian Hoffmann, Martin Clark Anne Orford,The Oxford Handbook of the Theory of International Law. Oxford: Oxford University Press,(2016).
10. Ghaidaa Hetou,The Syrian Conflict: The Role of Russia, Iran and the US in a Global Crisis. London: Taylor & Francis,(2018).
11. Gregory S. MahlerForeign , Perceptions of the United States Under Donald Trump. Maryland: Rowman & Littlefield,(2021).
12. Hicham Bou Nassif,Endgames: Military Response to Protest in Arab Autocracies. Cambridge: Cambridge University Pres, (2020).
13. Ilan Berman,The Fight for Iran. Maryland: Rowman & Littlefield,(2019).
14. James M. Scott Ralph G. Carter,Congress and U.S. Foreign Policy. Maryland: Rowman & Littlefield,(2021).
15. Jeffrey Haynes,From Huntington to Trump: Thirty Years of the Clash of Civilizations. Maryland: Rowman & Littlefield, (2019).
16. Joachim Müller,Reforming the United Nations: Fit for purpose at 75? Boston: Brill Nijhoff, (2021).
17. Joby Warrick,Red Line: The Unraveling of Syria and America's Race to Destroy the Most Dangerous Arsenal in the World. New York: Doubleday, (2021).
18. John T. Rourke,Taking Sides: Clashing views in world politics. McGraw-Hill Contemporary Learning Series, (2007).
19. John Yoo,Defender in Chief: Donald Trump's Fight for Presidential Power. New York: All Points Books,(2020).
20. John Yoo,Defender in Chief: Donald Trump's Fight for Presidential Power. New York: All Points Books,(2020).
21. Katie Dicker,The Syrian Civil War. New York: Cavendish Square,(2017).
22. Kenneth Katzman,Iran Sanctions. London: CreateSpace Independent Publishing Platform, (2017).
23. Kerstin Martens,International Organizations in Global Social Governance. Springer Shop, (2021).
24. Kilic Bugra Kanat,A Tale of Four Augusts: Obama's Syria Policy. Ankara: SETA, (2016).
25. Leonard Cutler,President Obama’s Counterterrorism Strategy in the War on Terror: An Assessment. Berlin: Springer, (2017).

26. Lynn Sweet. (بلا تاريخ). “President-Elect Obama Fifth Press Conference”. Chicago Sun-Times.
27. Margaret P. Karns Karen A. Mingst ,The United Nations in the 21st Century. London: Hachette UK, (2016).
28. Melvin Gurtov,America in Retreat: Foreign Policy Under Donald Trump. Maryland: Rowman & Littlefield, (2020).
29. Meredeth Turshen,Women’s Health Movements: A Global Force for Change, Edition 2. Berlin: Springer Nature, (2019).
30. Michelle Nichols,Trump budget cut bid would make it 'impossible' for U.N.: spokesman. Reuters, (MAY 24, 2017).
31. Mutaz Qafisheh,Palestine Membership in the United Nations: Legal and Practical Implications. Cambridge: Cambridge Scholars Publishing, (2014).
32. Mutaz Qafisheh,Palestine Membership in the United Nations: Legal and Practical Implications. Cambridge: Cambridge Scholars Publishing, (2014).
33. Natalino Ronzitti Joachim Krause,The EU, the UN and Collective Security: Making Multilateralism Effective. London: Routledge,(2012).
34. Peter R. Neumann,Bluster: Donald Trump's War on Terror. Oxford: Oxford University Press, (2020).
35. Peter Suedfeld Stanley A. Renshon,The Trump Doctrine and the Emerging International System. Berlin: Springer Nature,(2020).
36. Remarks by Ambassador Esther Brimmer delivered at the Brookings Institution ,"Revitalizing the United Nations and Multilateral Cooperation: The Obama Administration’s Progress", (February 1, 2011).
37. Robert Singh,Barack Obama's Post-American Foreign Policy: The Limits of Engagement. London: A&C Black, (2012).
38. Tim Youngs Iraq and UN Security Council Resolution 1441, Parliament. House of Commons Library, (2002).
39. United Nations DESA Report of the Inter-agency Task Force on Financing for Development 2019,United Nations,(2019).
40. United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2019, United Nations,(2019).
41. United Nations,The Least Developed Countries Report 2019. United Nations, (2019).
42. United Nations,Yearbook of the United Nations 2014, Washington: United Nations, (2019).
43. Vincent Chetail,International Migration Law. Oxford: Oxford University Press, (2019).
44. Walter C. Clemens,North Korea and the World: Human Rights, Arms Control, and Strategies for Negotiation. Kentucky: University Press of Kentucky, (2016).
45. Welf Werner Florian Böller,Hegemonic Transition: Global Economic and Security Orders in the Age of Trump. Berlin: Springer Nature, (2021).
46. Wenyi Yu,The United States of America: Facts, Analysis, and Strategy. Indiana: Author Hous,(2018).
47. William C. Martel,Grand Strategy in Theory and Practice: The Need for an Effective American. Cambridge: Cambridge University Press, (2015).
48. Zeno Leoni,American Grand Strategy from Obama to Trump: Imperialism After Bush and China's Hegemonic Challenge. Berlin: Springer Nature, (2021).